آخر تحديث للوثيقة في 22 أغسطس/آب، 2014

مشروع الإطار البيئي والاجتماعي المقترح

وضع معايير للتنمية المستدامة

أسئلة وأجوبة

اقترح البنك الدولي مشروع إطار أولى، والذي يتضمن عشرة معايير بيئية واجتماعية، إلى لجنة المديرين التنفيذيين المعنية بالفعالية الإنمائية (CODE) في 30 يوليو/ تموز، 2014 كأساس للتشاور. وقد أذن المديرون التنفيذيون، دون المصادقة على المحتوى، بإتاحة مشروع الإطار للتشاور مع المساهمين وأصحاب المصالح. تقدم هذه الوثيقة إجابات على الأسئلة المعنية بمشروع الاقتراح التي أثيرت من قبل المساهمين وأصحاب المصالح. وقد أعدت هذه الأسئلة والأجوبة للمساعدة في تقديم المعلومات الأساسية لمشروع الإطار، وليس المقصود أن تكون معالجة شاملة لهذه القضايا. وسيتم توسيع نطاقها عند تلقى المزيد من الأسئلة.

آخر تحديث للوثيقة في 22 أغسطس/آب، 2014

ما الغرض من إجراء هذا الاستعراض؟

س: ما الغرض من وضع إطار بيئي واجتماعي جديد؟ ما هي المشاكل التي نتناولها من خلال الاستعراض؟

ج: تم وضع المجموعة الحالية من السياسات الوقائية منذ حوالي 20 عاماً. وعلى مدى العقديّن الماضيين، استعنّابهذه السياسات الإلزامية خلال عقد الشراكات مع البلدان النامية لمساعدتها في بناء الطرق والمدارس، أو في تحسين نظم الصحة والتجارة. ونحن بصدد إجراء حاليا استعراض لهذه السياسات بغية تحديث وتعزيز السياسات الوقائية القائمة للتصدي للقضايا البيئية والاجتماعية الحالية. تركز المعايير الجديدة على نتائج التنمية، من خلال تحسين إدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية، استجابة للاحتياجات المختلفة والمتطورة للمشروعات والمقترضين. أصبحت الحاجة للتطوير واضحة من خلال عدد من الطرق: فبينما أفادت السياسات الوقائية الحالية البنك والمقترضين، تم وضع سياسات مختلفة بطريقة مخصصة استجابة للقضايا والتحديات الناشئة. ولدينا الآن فرصة لتوحيد هذه السياسات، وتحديثها، وجعلها أسهل في التنفيذ. وسوف يؤدي ذلك إلى تحسين قدرتنا على العمل جنبا إلى جنب مع المقترضين لتحقيق منافع التنمية المستدامة والشاملة. علاوة على ذلك، حدّد تحليل لمجموعة التقييم المستقلة (IEG) عام 2010 عددا من القضايا في السياسات الحالية. وشملت توصيات مجموعة التقييم المستقلة إطارا موحدا للمجموعة الحالية من السياسات الوقائية، ومبادئ توجيهية أكثر وضوحاً ورصد أفضل. وقد استمعنا طوال فترة المشاورات المكثفة التي بدأت في أكتوبر/ تشرين الأول 2012، لآراء أكثر من 2000 من أصحاب المصالح من أكثر من 40 بلدا من جميع المناطق في جميع أنحاء العالم. وقد قاموا بتقديم مدخلات بشأن القضايا المتعلقة بالتنفيذ والرقابة وطائفة من القضايا التي تغطيها السياسات الوقائية، وبناء القدرات وغيرها من المجالات. استناداً إلى هذه المصادر الغنية بالمعلومات والتقييم، يهدف الاستعراض إلى تعزيز فعالية السياسات الوقائية بغية تعزيز الأثر الإنمائي للمشروعات والبرامج التي يدعمها البنك الدولي.

هل هناك أمثلة توضح التحديات الماثلة في استخدام السياسات الوقائية الحالية؟

ج: تم وضع السياسات الوقائية مع مرور الوقت استجابة لاحتياجات محددة. نظراً لأن السياسات الحالية وضعت قبل حوالي 20 عاماً، أصبح العديد من القضايا الجديدة في صميم عملية التنمية من بينها تغير المناخ، والإدارة المستدامة للموارد، والعمالة وظروف العمل، وصحة المجتمع وسلامته. ومن أجل الحفاظ على ملاءمة السياسات الوقائية للعمل الذي نقوم به، فنحن بحاجة إلى إدراج هذه القضايا في

الإطار البيئي والاجتماعي الجديد. ونحن بحاجة أيضا لتجسيد الممارسات الدولية الجيدة، على سبيل المثال، الجهود الرامية لقياس وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتوفير آليات التظلم للمجتمعات المحلية المتضررة من المشروع والعاملين الذين يعملون لدى المقترض في المشروع، وإدخال الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية.

تتعلق التحديات الرئيسية الأخرى المرتبطة بالسياسات الوقائية الحالية بالتنفيذ وبوضوح المتطلبات بالنسبة للمقترضين. فعلى سبيل المثال، المتطلبات المعنية بالقضايا الاجتماعية ليست واضحة تماما في السياسات الحالية. فبينما يتطلب منشور سياسة العمليات OP 4.01 (التقييم البيئي) تقييما بيئيا واجتماعيا متكاملا، فإنه يفتقر إلى التفاصيل فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار. علاوة على ذلك، تتطلب العديد من السياسات إعداد وثائق التقييم والتخطيط قبل تقييم البنك؛ وفي بعض الظروف، لا تتوفر المعلومات المطلوبة للقيام بذلك الأمر، مما يمكن أن يؤدي إلى التأخير أو الاستخدام غير الكفوء للموارد.

المواءمة مع أهداف البنك الدولي

س: كيف يسهم الإطار المقترح في تحقيق أهداف البنك؟

ج: إن الغرض من تطوير وتحديث السياسات الوقائية للبنك الدولي هو تعزيز أهداف المؤسسة: للقضاء على الفقر المدقع، وتعزيز الرخاء المشترك بطريقة مستدامة في جميع البلدان الشريكة للبنك. تم تصميم الإطار الجديد للوفاء بالهدفين بكفاءة ودعم أيضا الاستخدام الأكثر استدامة للموارد، وتعزيز الاشتمال الاجتماعي، وتثبيط التمييز، مع مراعاة الأعباء الاقتصادية التي يمكن أن تضعها التنمية على الأجيال القادمة. ويلتزم البنك الدولي بالاستدامة البيئية والاجتماعية في كافة أنشطته. فمن خلال استعراض وتحديث السياسات الوقائية، نهدف إلى ترجمة هذه التطلعات العالمية إلى مشروعات يدعمها البنك وذلك من خلال تمويل المشروعات الاستثمارية، ، لضمان أن مثل هذه القضايا تتم معالجتها على نحو ملائم.

في حين يتم تطبيق الإطار المقترح على مستوى المشروع، إلا أن تنفيذه الصحيح سوف يكون له أثر المحاكاة بالنسبة للأنشطة خارج المشروع نفسه. يعمل البنك الدولي على مستويات عديدة، ويستخدم قدرته في الانعقاد، والأدوات المالية والموارد الفكرية لتضمين الاعتبارات البيئية والاجتماعية في كافة أنشطته. وتتراوح هذه الجهود من المشاركة العالمية للبنك الدولي في قضايا مثل تغير المناخ والمساواة بين الجنسين إلى ضمان إدراج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في استراتيجيات القطاعات، وسياسات العمليات والحوارات القطرية. وتكمل هذه المجموعة الواسعة من التدخلات، التي تشمل القدرات التشخيصية القطرية الاستراتيجية وإطار الشراكة القطرية، مشاركة البنك على مستوى المشروع. سيواصل البنك الدولي المشاركة على المستوى القطري، وسوف يستخدم الخبرة العملية المكتسبة من المشروعات في تحقيق استنارة المبادرات الاستراتيجية.

الإطار البيئي والاجتماعي المقترح

س: هل يمثل الإطار المقترح تخفيفا للسياسات الوقائية الحالية؟

ج: لا، سيتم تعزيز السياسات الوقائية الحالية. يبني الإطار البيئي والاجتماعي المقترح الجديد على السياسات الوقائية القائمة من خلال دمجها في إطار موحد. سوف يؤدي ذلك إلى تحسين كفاءة التطبيق والتنفيذ، والذي بدوره سيؤدي إلى تحسين فعالية الحماية على أرض الواقع. كما يوسع الإطار الجديد نطاق تغطية السياسات الوقائية القائمة من خلال إضافة الحماية على وجه التحديد إلى اليد العاملة، والمخاطر الناشئة مثل آثار المشروعات على تغير المناخ. كما ويدخل الإطار البيئي والاجتماعي عدم التمييز كمبدأ أساسي. وكان الهدف من صياغة الإطار المقترح، تجنب التخفيف العام للحماية البيئية والاجتماعية، بينما يقوم بتحديث متطلبات معينة، والتي تعكس خبرة البنك على مدى السنوات الـ 20 الماضية. ويستند الإطار المقترح أيضا إلى خبرات غيره من بنوك التنمية متعددة الأطراف، والتي قام الكثير منها بتنقيح السياسات البيئية والاجتماعية الخاصة بهم مؤخراً.

يفترض أن يؤدي التأثير الكلي للإطار المقترح إلى تعزيز إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية. إن الإطار المقترح ديناميكي ويركز على المشروع، ويعكس ويستجيب للمدة الزمنية الحقيقية لإعداد المشروع. وهو يركز على أهمية إجراء تقييم بيئي واجتماعي قوي، والتحديد

والإدارة المستمرة للمخاطر والآثار وتطبيق تدابير التخفيف في الوقت المناسب لحماية البيئة والشعوب. والهدف من هذا النهج الجديد هو التنفيذ الأفضل للمشروعات واستخدام أكثر استهدافا وأكثر كفاءة للموارد، مع إيلاء الأهمية لإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية أثناء تنفيذ المشروع.

س: ما الذي قررته اللجنة التنفيذية التابعة للبنك الدولي والمعنية بالفعالية الإنمائية (CODE) فيما يتعلق بالإطار المقترح؟

ج: في 30 يوليو/تموز، طلبت إدارة البنك الدولي من اللجنة التابعة لمجلس الإدارة المعنية بالفعالية الإنمائية (CODE) للحصول على الموافقة للمضي قدما في المرحلة 2 من عمليتي التطوير والتحديث. لم يؤيد المديرون التنفيذيون هذه المسودة. وعوضاً عن ذلك، طلبوا منا التشاور مع مساهمينا والجهات المعنية حول كيفية تعزيز هذا الاقتراح لضمان أننا سنواصل توفير الحماية الأكثر فعالية للبيئة والناس التي تتأثر بمشروعاتنا. وبناء عليه، سوف نقوم بمراجعة المسوّدة الأولى للإطار استناداً إلى الملاحظات التقييمية التي سوف نتلقاها من المساهمين والجهات المعنية على مدى الأشهر القادمة. وسوف نقدم خلال عام 2015 مسودة ثانية للمديرين التنفيذيين للنظر فيها ومناقشتها.

س: ما هي الاختلافات الرئيسية بين هذا الإطار والسياسات الحالية؟

ج: هناك عدد من الاختلافات بين الإطار المقترح والسياسات الوقائية القائمة، بالإضافة إلى العديد من أوجه التشابه:

• تطورت السياسات القائمة واحدة تلو الأخرى، على مدى عشرين عاماً، وفي كثير من الأحيان استجابت للمتطلبات المتغيرة للبنك وتحديات محددة خاصة بالمشروعات. على النقيض من ذلك، تمت صياغة الإطار المقترح كإطار متماسك ومنهجي، بهدف تجنب الازدواجية وعدم الاتساق، والبناء على خبرة البنك وخبرة المقترضين.

• تقيّد السياسات الوقائية الحالية الطريقة التي يمكن بها معالجة الأنشطة المتطورة أو المتغيرة للمشروع. ففي كثير من الحالات، تتطلب السياسات تحديد المخاطر والآثار، ووضع خطط ذات صلة قبل تقييم البنك وموافقة مجلس الإدارة على المشروع، وفي وقت لا تتوافر فيه المعلومات الكافية. ويمكن أن يسهم ذلك في عدم كفاية الوثائق والتأخير، والميل إلى التركيز على الوثائق مقدماً بدلاً من التنفيذ والإدارة المستمرة للمشروعات. ويهدف الإطار المقترح معالجة بعض هذه الشواغل من خلال السماح لمتطلبات المعايير البيئية والاجتماعية أن يتم تلبيتها مع مرور الوقت، وفقا لاعداد المشروع والقيود الفنية والمالية للمقترض.

• يفصل الإطار المقترح بين التزامات البنك فيما يتعلق بالسياسات والتزامات المقترض فيما يتعلق بالمعايير. وقد استخدم هذا النهج بنجاح من قبل مؤسسة التمويل الدولية وبنوك التنمية المتعددة الأطراف الأخرى. على النقيض من ذلك، فإن السياسات والإجراءات الحالية لا توضح دور كلّ من البنك والمقترض كما هو مقترح، ويمكن لذلك أن يؤدي إلى اختلاط في الأدوار والالتزامات.

س: ماذا يحدث عندما لا يتفق القانون الوطني مع المعايير الاجتماعية والبيئية؟

ج: إن مقتضيات القانون الوطني من حيث انطباقها على المشروع، وأي أوجه لعدم الاتساق مع المعايير البيئية والاجتماعية، سيتم أخذها بعين الاعتبار من خلال التقييم البيئي والاجتماعي الذي سيضطلع به المقترض. حيثما لا يتفق القانون الوطني مع متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية، ستسود أحكام المعايير البيئية والاجتماعية فيما يتعلق بالمشروع الذي يدعمه البنك الدولي، وإلى أقصى حد ممكن، سيتم معالجة أي أوجه لعدم الاتساق من خلال تصميم المشروع. وسوف يتم عرضالتناقضات المحتملة التي لا يمكن حلها على المجلس للنظر فيها.

س: هل سيؤثر الإطار المقترح على دور فريق التفتيش؟

ج: كما ذكرت الإدارة في ورقة النهج لعام 2012، إن دور هيئة التفتيش المستقلة ليس جزءاً من التطوير وسيظل التكليف المنوط بالفريق دون تغيير. وخلافا للإجراءات الوقائية الحالية، يتضمن مشروع السياسة إشارة صريحة إلى الفريق.

س: لماذا لا يتبنى البنك معايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية؟

ج: كما كان واضحا خلال مناقشة المجلس لمعايير أداء مؤسسة التمويل الدولية، فقد كان تصميمها خصيصا من أجل القطاع الخاص، وكان آخر استعراض لها من قبل مؤسسة التمويل الدولية في عام 2010. فعلى الرغم من أنها تحتوي على نهج وأحكام مفيدة لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، يختلف مقترضو البنك عن القطاع الخاص، مع وجود مسؤوليات ونطاق سلطة مختلف. ولهذه الأسباب، فعلى الرغم من أن الإطار المقترح يتبنى قدر كبير من محتوى معايير الأداء، فإنه يستجيب للقضايا المحددة المرتبطة بالإقراض في القطاع العام. وهو يعكس أيضا بعض النهج والقضايا التي تعالجها سائر بنوك التنمية المتعددة الأطراف التي لديها حوافظ قروض مماثلة للبنك، والتي أجرت تطويرات أحدث من مؤسسة التمويل الدولية.

س: كيف سيتم تطبيق الإطار المقترح إذا لم يكن البنك المموّل الوحيد؟

ج: حين يقوم البنك الدولي بالمشاركة في تمويل مشروع ما مع جهات مانحة أخرى، يضع الإطار المقترح الأساس لإمكانية اتفاق كلّ من البنك الدولي والجهات المانحة الأخرى على نهج مشترك لتقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، بشرط أن لا يحيد هذا النهج جوهريا عن أهداف المعايير الاجتماعية والبيئية. ومن خلال تقييم هذا النهج، سوف يأخذ البنك الدولي بعين الاعتبار السياسات والمعايير وإجراءات التنفيذ الخاصة بهيئات التمويل الأخرى.

س: لماذا لا ينطبق الإطار المقترح على الإقراض لأغراض سياسات التنمية (DPLs) وبرنامج الحصول على النتائج (P4R)؟

ج: نحن نعتقد أن المتطلبات البيئية والاجتماعية ينبغي أن تصمم بما يتلائم مع طبيعة أدوات مالية محددة. إن النهج الذي يتناول الاعتبارات البيئية والاجتماعية ذات الصلة بالإقراض لأغراض سياسات التنمية (DPLs) وبرنامج الحصول على النتائج (P4R) مدمج في صلب منشور سياسات العمليات/إجراءات البنك (OP/BP8.60 و(OP/BP9.00 الخاصة بكل منها. وكما أقره مجلس المديرين التنفيذيين في ورقة النهج وتماشياً مع النهج الذي تتبعه بنوك التنمية المتعددة الأطراف الأخرى، فإن الإطار المقترح لا يغطي الإقراض لأغراض سياسات التنمية وبرنامج الحصول على النتائج. يقوم البنك الدولي حاليا بإجراء مراجعة تقييمية لبرنامج الحصول على النتائج ومراجعة تقييمية للإقراض لأغراض سياسات التنمية المخططة لعام 2015. وبموازاة ذلك، تعد مجموعة التقييم المستقلة تقييما للجوانب البيئية والاجتماعية المتعلقة بالإقراض لأغراض سياسات التنمية. وسوف تستعرض الإدارة وتُمعن النظر في استنتاجات هذه المراجعات التقييمية وتقييم مجموعة التقييم المستقلة.

الموارد وبناء القدرات

س: هل للإطار المقترح آثار مترتبة على التكلفة بالنسبة للبنك الدولي، وبالنسبة للمقترضين؟

ج: عندما يبدأ تنفيذ الإطار البيئي والاجتماعي الجديد للمرة الأولى، سيكون هناك آثار مترتبة على التكلفة. إذ يتوجب على كل من البنك الدولي والمقترض الاستثمار القيام ببناء القدرات، وتعزيز المهارات. ومع ذلك، فإن أحد أهداف الإطار المقترح هو السماح بتخصيص

أفضل للموارد على مستوى المشروع، بما يتناسب مع مخاطر المشروع. وبالتالي، نتوقع أنه بمجرد عمل الإطار الجديد بشكل كامل، أن تكون الآثار المترتبة على التكلفة متعادلة بالنسبة لكل من البنك والمقترض. وسوف يتم وضع خطة للموارد كجزء من أنشطة التشاور في المرحلة 2 من هذا الاستعراض.

س: ما هو النهج المقترح لبناء قدرات المقترض، وكيف سيتم الحصول على الموارد؟

ج: سوف يتم تصميم بناء القدرات بما يناسب مع الاحتياجات المحددة للمقترض. وتشمل المشروعات التي يدعمها البنك الدولي بناء القدرات حسب الاقتضاء. وتتوقع الإدارة أن التمويل اللازم لبناء القدرات سوف يتأتى من مجموعة متنوعة من المصادر بما في ذلك أموال البنك تماشياً مع إطار الشراكة القطرية، ومن موارد المقترض حسب الضرورة وسيتم تعزيزها بتمويل المشروع والمساعدة الفنية، وتمويل شركاء التنمية حيثما كان ذلك متاحاً والخدمات الاستشارية المستردة التكاليف.

س: هل سيتم تناول احتياجات البلدان ذات القدرات المنخفضة، مثل الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات (FCS)؟

ج: يعتقد البنك الدولي أن الإطار المقترح يجب أن يكون مناسب للتطبيق عبر طائفة واسعة من المقترضين ذات موارد مختلفة وقيود مفروضة على القدرات. تلتزم الإدارة توفير الدعم لجميع المقترضين من أجل تعزيز القدرات في مجال تطبيق الإطار المقترح. سوف يتم مواصلة تناول الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات بموجب سياسة العمليات 10.00 (OP) (تمويل المشروعات الاستثمارية).

تصنيف المشروعات

س: لماذا يقترح البنك الدولي تغيير التصنيف الحالي لمخاطر المشروعات؟

ج: في الوقت الراهن، يصنف البنك الدولي المشروعات إلى فئات أ، ب، وج. يمكن أن تؤدي مشروعات الفئة أ إلى آثار بيئية واجتماعية كبيرة وتتطلب إجراء تقييم بيئي واجتماعي دقيق للغاية. أما مشروعات الفئة ب فلها تأثيرات محدودة وتدابير تخفيف يمكن تحديدها بسهولة. ويتم تصنيف المشروع في الفئة ج إذا كان من المرجح أن يكون للمشروع تأثيرات بيئية سلبية ضئيلة أو معدومة. تحدد الفئة نوع التقييم البيئي والاجتماعي الذي يتعين الاضطلاع به فضلا عن مدى التشاور والمراقبة التي ستكون مطلوبة. يتم تحديد تصنيف المخاطر أ وب وج عند اعداد المشروع ويمكن تغييره فقط في حالة إعادة هيكلة المشروع. ولا يمكن تغيير تصنيف المخاطر خلال دورة المشروع، دون إعادة الهيكلة، حتى في حالة تغيّر ظروف المشروع. نقترح في الإطار البيئي والاجتماعي المقترح تصنيف أكثر شمولاً (عالي، كبير، متوسط ومنخفض)، والذي سيأخذ بعين الاعتبار نوع المشروع وموقعه ونطاقه؛ وطبيعة وحجم المخاطر والآثارالمحتملة ؛ وقدرة والتزام المقترض بإدارة هذه المخاطر والآثار. سوف يشجع هذا النهج المقترضين على التركيز على المخاطر والآثار الفعلية للمشروع، وتُمكن البنك من تخصيص الموارد للمشروعات الأكثر احتياجا لها. الأهم من ذلك، سوف يقيّم البنك الدولي تصنيف مخاطر المشروع، ويغيره حسب الحاجة لضمان تقديم مستوى ملائم من الدعم والرقابة. تعتزم الإدارة إعداد توجيهات للموظفين معنية بتطبيق تصنيف المخاطر، وسيتم إرسالها إلى مستشاري المديرين التنفيذيين خلال الأشهر التالية للتعليق.

التزامات المقترض

س: أين سيتم توضيح التزامات المقترض، وكيف سيكفل البنك خضوع المقترض للإمتثال؟

ج: سيعمل البنك مع المقترض على وضع خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP)، والتي ستشكل جزءا من الاتفاق القانوني. سيتم توضيح التزامات المقترض في الاتفاق القانوني، وسوف يشمل التزاما بضمان تلبية المشروع للمعايير البيئية والاجتماعية. وسوف تحدد خطة الالتزام البيئي والاجتماعي التدابير المادية والإجراءات المطلوبة من المقترض للتخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية، وسوف

تكون وثيقة حية، وحسب الاقتضاء، سيتم تطويرها مع مرور الوقت استجابة لاحتياجات المشروع. سوف يشمل الاتفاق القانوني التزامات المقترض بدعم تنفيذ خطة الالتزام البيئي والاجتماعي، وتحديد سبل الانتصاف للبنك في حال عدم امتثال المقترض لالتزاماته. سيواصل البنك الدولي ضمان أن تُستخدم أمواله وفقا للاتفاق القانوني، بما في ذلك خطة الالتزام البيئي والاجتماعي. وسوف يستمر دعم البنك لعمليات الرصد والتنفيذ حتى انتهاء المشروع. سيتم إنشاء آليات التظلم من قبل المقترض لمعالجة المسائل المتعلقة بأصحاب المصالح.

قضايا محددة يتم معالجتها بالمعايير البيئية والاجتماعية المقترحة

س: هل سيضعف الإطار المقترح الأحكام القائمة لحماية البيئة، والشعوب الأصلية والفقراء؟

ج: لا. يهدف الاستعراض والتحديث المتواصل للسياسات الوقائية التابعة للبنك الدولي إلى توسيع نطاق الحماية البيئية والاجتماعية وتعزيزها في المشروعات التي يمولها البنك. ويبني الإطار البيئي والاجتماعي الجديد المقترح على الإجراءات الوقائية القائمة من خلال دمجها في إطار موحد. سوف يؤدي ذلك إلى تحسين كفاءة التطبيق والتنفيذ، والذي بدوره سيؤدي إلى تحسين فعالية الحماية على أرض الواقع. وسوف يوسع الإطار الجديد أيضاً نطاق تغطية الإجراءات الوقائية القائمة عن طريق إضافة الحماية على وجه التحديد إلى اليد العاملة والمخاطر الناشئة مثل آثار المشروعات على تغير المناخ. علاوة على ذلك، تم إدخال عدم التمييز كمبدأ أساسي للإطار البيئي والاجتماعي التابع للبنك الدولي، الذي يمثل تجديد الالتزام بحماية الفقراء وغيرهم من الفئات الضعيفة من الآثار السلبية الناجمة عن المشروعات التي يمولها البنك.

س: كيف يعامل الإطار الجديد الفئات الضعيفة والمحرومة؟

ج: يعد الإطار المقترح أكثر تحديدا بالنسبة لمعاملة المجموعات الضعيفة أو المحرومة. فإنه يتطلب أن يأخذ التقييم البيئي والاجتماعي بعين الاعتبار مخاطر (أ) وقوع آثار المشروع بصورة غير متناسبة على مثل هذه المجموعات و (ب) وجود أي إجحاف أو تمييز ضد الأفراد أو الجماعات، بما في ذلك الفئات الضعيفة والمحرومة، وفيما يخص توفير إمكانية الحصول على موارد التنمية وفوائد المشروع. حيثما يتم تحديد المجموعات الضعيفة أو المحرومة، يلتزم المقترض بتنفيذ تدابير متباينة للتصدي لهذه المخاطر.

س: كيف تتم حماية الأطفال؟

ج: يتم تناول الأطفال بعدد من الطرق في الإطار المقترح. أولاً، يتم إدراجهم صراحة في وصف 'الفئات الضعيفة أو المحرومة'، مما يعني أن التقييم البيئي والاجتماعي يجب أن يقيّم الآثار الواقعة عليهم في سياق المشروع. التعريف يجعل من الواضح أن الاعتبارات المتعلقة بالعمر تشمل القصر، بما في ذلك الظروف المحيطة بهم فقد يتم فصلهم عن أسرهم أو المجتمع أو أفراد أخرين قد يعتمدون عليهم. أما فيما يخص اليد العاملة، فيحتوي الإطار على المتطلبات الخاصة بحظر عمالة الأطفال دون سن 18 عاما فيما يتعلق بالمشروع بطريقة من المرجح أن تكون خطرة أو تتعارض مع تعليم الطفل أو أن تكون ضارة بصحته أو نموه البدني أو العقلي، أو الروحي، أو الأخلاقي أو الاجتماعي.

س: ما هو النهج البديل للشعوب الأصلية؟

ج: يتم استخدام النهج البديل المقترح فقط في ظروف استثنائية، وفقط في حالة اقتناع البنك بضرورة القيام بذلك. يتطلب أي نهج بديل موافقة مجلس المديرين التنفيذيين. هناك نوعان من الظروف التي قد يطلب المقترض فيهما تطبيق النهج البديل: (أ) تفادي خطر شديد قد ينجم عن تفاقم التوتر العرقي أو حرب أهلية، أو (ب) حيثما يتعارض تحديد الشعوب الأصلية مع دستور البلاد. يطلب البنك إجراءات مفصلة واجب اتباعها. وتشمل هذه الإجراءات مشاورات مع الشعوب الأصلية المتضررة. وسيكون للبنك الدولي المسؤولية الوحيدة للبت

في ما إذا كان يمكن استخدام النهج. إذا ما اعتُمد نهج بديل، سيتم تناول المخاطر والآثار على الشعوب الأصلية من خلال تطبيق غيرها من المعايير البيئية والاجتماعية.

س: ماذا يذكر الإطار المقترح حول متطلبات إجراء مشاورات مسبقة مع الشعوب الأصلية، ولا سيما حيث سيتم تطوير المشروع على الأراضي التقليدية للشعوب الأصلية؟

ج: يهدف الإطار المقترح إلى توسيع نطاق حماية الشعوب الأصلية، ويُدخل شرط الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية في ظل ظروف محددة. تنطبق المتطلبات المقترحة عندما يعتزم المقترض تحديد موقع مشروع، أو تنمية الموارد الطبيعية بصورة تجارية، على أرض مملوكة بشكل تقليدي للشعوب الأصلية، أو قيد استخدامهم أو اشغالهم المعتاد، ويُتوقع حدوث آثار سلبية.

س: هل سيستمر الإطار المقترح في حماية المناطق الحساسة من الناحية الإيكولوجية؟

ج: يعزز الإطار الجديد الحفاظ على التنوع البيولوجي، وإدارة الموارد الطبيعية الحية، بما في ذلك الغابات. ويبني الإطار المقترح على السياسات القائمة المعنية بالموائل الطبيعية والغابات، ويعزز متطلبات تقييم وتخفيف الآثار المترتبة على المشروعات التي يموّلها البنك على التنوع البيولوجي. ويحتفظ الإطار المقترح بالمحظورات الموجودة في سياسة الموائل الطبيعية، والتي تنص على أن أموال البنك لا يمكن استخدامها لتمويل أو دعم المزارع التي تنطوي على تحويل أو تدهور للموائل الحرجة. ويُحسن الإطار المقترح الإجراءات الوقائية الحالية من خلال إدخال متطلبات أكثر صرامة، وتوفير مزيد من الوضوح بشأن كيفية وجوب التخفيف من المخاطر والآثار السلبية على جميع الموائل الطبيعية.

س: هل سيضع الإطار الجديد متطلبات واضحة بحيث يمكن للبنك تقييم ما إذا كان المقترضون يمتثلون للمعايير الاجتماعية والبيئية؟

ج: يقترح الإطار الجديد أن تُطبق دائماً المعايير البيئية والاجتماعية العشرة مع متطلباتها الإلزامية على المشروع. بموجب كل من الإجراءات الوقائية الحالية والإطار البيئي والاجتماعي يستلزم أن يجري المقترض تقييما شاملا للمخاطر الاجتماعية والبيئية للمشروع. سوف تسجل خطة الالتزام البيئي والاجتماعي، المتفق عليها بين البنك الدولي والمقترض والتي تشكل جزءا من الاتفاق القانوني، تدابير التخفيف، والإجراءات المطلوبة من المقترض، بما في ذلك الأطر الزمنية التي يجب أن تنفذ فيها.

س: كيف سيكون تأثير متطلبات اليد العاملة المقترحة على المشروعات الممولة من البنك؟

ج: يُدخل الإطار البيئي والاجتماعي المقترح تركيز أقوى على حماية اليد العاملة. ويدمج المعيار المقترح الأحكام القائمة للمبادئ التوجيهية المعنية بالصحة والسلامة البيئية الخاصة بالبنك بشأن الصحة والسلامة المهنية، ويوسع من نطاقها لمعالجة قضايا مثل عمالة الأطفال، والعمالة القسرية، وأحكام وشروط التوظيف، وعدم التمييز وتكافؤ الفرص.